



## كتاب الجهاد

### التمهيد

#### كتابُ الْجِهَادِ (وَهُوَ أَقْسَامٌ)

جِهَادُ الْمُشْرِكِينَ ابْتِدَاءً لِدُعَائِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ. وَ جِهَادُ مَنْ يَدْهَمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْكُفَّارِ بِحِيثُ يَخَافُونَ اسْتِيَاءَهُمْ عَلَى بِلَادِهِمْ، أَوْ أَخْذَ مَالِهِمْ وَ مَا أَشْبَهَهُ وَ أَنْ قَلَّ، وَ جِهَادُ مَنْ يَرِيدُ قَتْلَ نَفْسٍ مُحْتَرَمَةً، أَوْ أَخْذَ مَالاً، أَوْ سَبَى حَرِيمٍ مُطْلَقاً، وَ مِنْهُ جِهَادُ الْأَسِيرِ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ لِلْمُسْلِمِينَ دَافِعاً عَنْ نَفْسِهِ.

وَ رَبَّمَا أَطْلَقَ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ الدِّفَاعُ، لَا الْجِهَادُ، وَ هُوَ أَوْلَى، وَ جِهَادُ الْبُغَاةِ عَلَى الْإِمَامِ وَ الْبَحْثُ هُنَا عَنِ الْأُولَى، وَ اسْتَطَرَدَ ذِكْرُ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ اسْتِيَاءِ، وَ ذِكْرُ الرَّابِعِ فِي آخِرِ الْكِتَابِ، وَ الثَّالِثُ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ. (وَيَحْبُّ عَلَى الْكَفَايَةِ) بِمَعْنَى وُجُوبِهِ عَلَى الْجَمِيعِ إِلَى أَنْ يَقُومَ بِهِ مِنْهُمْ مَنْ فِيهِ الْكَفَايَةُ، فَيَسْقُطُ عَنِ الْبَاقِينَ.

سُقُوطًا مُرَاعِيًّا بِاسْتِمْرَارِ الْقَائِمِ بِهِ إِلَى أَنْ يَحْصُلَ الْغَرَضُ الْمَطلُوبُ بِهِ شَرْعًا، وَ قَدْ يَتَعَيَّنُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَحَدٍ عَلَى الْخُصُوصِ وَ أَنْ قَامَ بِهِ مَنْ كَانَ فِيهِ كَفَايَةً وَ تَخَتَّلَفُ الْكَفَايَةُ (بِحَسْبِ الْحَاجَةِ) بِسَبَبِ كُثْرَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَ قِلَّتِهِمْ، وَ قُوَّتِهِمْ وَ ضَعَفُهُمْ.

(وَأَقْلَهُ مَرَّةً فِي كُلِّ عَامٍ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ}، أَوْ جَبَ بَعْدَ انسِلَاخِهَا الْجِهَادُ وَ جَعَلَهُ شَرْطًا فَيَجِبُ كُلُّمَا وُجُدَ الشَّرْطُ، وَ لَا يَتَكَرَّرُ بَعْدَ ذَلِكَ بَقِيَّةَ الْعَامِ، لِعَدَمِ إِفَادَةِ مُطْلَقِ الْأَمْرِ التَّكْرَارِ.

وَ فِيهِ نَظَرٌ يَظْهَرُ مِنْ التَّعْلِيلِ هَذَا مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى الْزِيَادَةِ عَلَيْهَا فِي السَّنَةِ، وَ إِلَّا وَجَبَ بِحَسْبِهَا، وَ عَدَمِ الْعَجْزِ عَنْهَا فِيهَا، أَوْ رُؤْيَا الْإِمَامِ عَدَمَهُ صَلَاحًا.



وَإِلَّا جَازَ التَّأْخِيرُ بِحَسَبِهِ وَإِنَّمَا يُجِبُ الْجِهَادُ بِشَرْطِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ، أَوْ نَائِبِهِ الْخَاصِّ وَهُوَ الْمَنْصُوبُ لِلْجِهَادِ، أَوْ لِمَا هُوَ أَعْمَّ، أَمَّا الْعَامُ الْفَقِيهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَوْلِيهِ حَالَ الْغَيْبَةِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَلَا يُشْتَرِطُ فِي جَوَازِهِ بِغَيْرِهِ مِنْ الْمَعَانِي (أَوْ هُجُومِ عَدُوٍّ) عَلَى الْمُسْلِمِينَ (يُخْشَى مِنْهُ عَلَى بَيْضَةِ الْإِسْلَامِ) وَهِيَ أَصْلُهُ وَمُجَتَّمِعُهُ فَيُجِبُ حِينَئِذٍ بِهِ غَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ.

وَيَفْهَمُ مِنْ الْقِيدِ كُونَهُ كَافِرًا، إِذْ لَا يُخْشَى مِنِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْإِسْلَامِ نَفْسِهِ وَأَنْ كَانَ مُبْدِعًا، نَعَمْ لَوْ خَافُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ وَجَبَ عَلَيْهِمُ الدِّفاعُ وَلَوْ خِيفَ عَلَى بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ وَجَبَ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَجَزَ وَجَبَ عَلَى مَنْ يُلِيهِ مُسَاعِدَتُهُ، فَإِنْ عَجَزَ الْجَمِيعُ وَجَبَ عَلَى مَنْ بَعْدَ، وَيَتَأْكُدُ عَلَى الْأَفْرَبِ فَالْأَفْرَبِ كَفَائِيَّةً (وَيُشْتَرِطُ فِي مَنْ يُجِبُ عَلَيْهِ الْجِهَادُ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ (الْبُلُوغُ وَالْعُقْلُ وَالْحُرْيَّةُ وَالْبَصَرُ وَالسَّلَامَةُ مِنْ الْمَرَضِ) الْمَانِعُ مِنَ الرُّكُوبِ وَالْعَدُوِّ، (وَالْعَرَجُ) الْبَالِغُ حَدَّ الْإِفْعَادِ، أَوْ الْمُوجِبُ لِمَشَقَّةٍ فِي السَّعْيِ لَا تُتَحَمِّلُ عَادَةً، وَفِي حُكْمِهِ الشَّيْخُوَخَةُ الْمَانِعَةُ مِنْ الْقِيَامِ بِهِ، (وَالْفَقْرُ) الْمُوجِبُ لِلْعَجَزِ عَنْ نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ عِيالِهِ، وَطَرِيقَهُ، وَثَمَنِ سِلَاحِهِ، فَلَا يُجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ مُطْلَقاً، وَلَا عَلَى الْعَبْدِ وَأَنْ كَانَ مُبْعَضًا، وَلَا عَلَى الْأَعْمَى وَأَنْ وَجَدَ قَائِدًا وَمَطِيءً، وَكَذَا الْأَعْرَجُ.

وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ الذِّكْرِيَّةَ فَإِنَّهَا شَرْطٌ فَلَا يُجِبُ عَلَى الْمَرَأَةِ.

هَذَا فِي الْجِهَادِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ، أَمَّا الثَّانِي فَيُجِبُ الدَّفْعُ عَلَى الْقَادِرِ، سَوَاءً الذَّكْرُ وَالْأُنْثَى، وَالسَّلِيمُ وَالْأَعْمَى، وَالْمَرِيضُ وَالْعَبْدُ، وَغَيْرُهُمْ (وَيُحرِّمُ الْمُقَامُ فِي بَلَدِ الْمُشْرِكِ لِمَنْ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ إِظْهَارِ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ) مِنَ الْأَذَانِ، وَالصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَغَيْرِهَا، وَسُمِّيَ ذَلِكَ شَعَارًا، لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَيْهِ، أَوْ مِنَ الشَّعَارِ الَّذِي هُوَ الثَّوْبُ الْمُلَاقِقُ لِلْبَدْنِ فَاسْتُعِيرَ لِلْأَحْكَامِ الْلَّا صِقَّةٌ الْلَّازِمَةُ لِلَّدِينِ.

وَاحْتَرَزْ بِهِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ مِمَّنْ يُمْكِنُهُ إِقَامَتُهَا لِقُوَّةٍ، أَوْ عَشِيرَةٍ تَمْنَعُهُ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْهِجْرَةُ.



نعم تُستحب لئلا يكثر سوادهم، وإنما يحرم المقام مع القدرة عليها، فلو تعذر لمرضٍ أو فقرٍ، ونحوه فلَا حرج، والحق المصنف فيما نقل عنه ببلاد الشرك بلاد الخلاف التي لا يتمكن فيها المؤمن من إقامة شعائر الإيمان، مع إمكان انتقاله إلى بلدٍ يتمكن فيه منها وللأبوين منع الولد من الجهاد بالمعنى الأول (مع عدم التعين) عليه بأمر الإمام له، أو يضعف المسلمين عن المقاومة بدونه إذ يجب عليه حينئذ.

عيناً فلَا يتوقف على إذنِهما كغيره من الواجبات العينية.

و في الحال الأجداد بهما قول قوي فلو اجتمعوا توقف على إذن الجميع، ولا يشترط حريتهما على الأقوى، وفي اشتراط إسلامهما قوله و ظاهر المصنف عدمه، وكما يعتبر إذنهما فيه يعتبر فيسائر الأسفار المباحة والممنوعة والواجبة كفايةً مع عدم تعينه عليه، لعدم من فيه الكفاية، ومنه السفر لطلب العلم، فإن كان واجباً علينا أو كفايةً كتحصيل الفقه و مقدماته مع عدم قيام من فيه الكفاية، وعدم إمكان تحصيله في بلددهما، وما قاربه مما لا يعد سفراً على الوجه الذي يحصل مسافراً لم يتوقف على إذنهما، والا توقف (والمدین) بضم أوله وهو مستحق الدين (يمنع المديون الموسير) القادر على الوفاء (مع الحلول) حال الخروج إلى الجهاد، فلو كان معيساً أو كان الدين مؤجلاً وأن حل قبل رجوعه عادةً لم يكن له المنع، مع احتماله في الآخر (والرباط) وهو الإرصاد في أطراف بلاد الإسلام للإعلام بأحوال المشركيين على تقدير هجومهم (مستحب) استحباباً موكداً (دائماً) مع حضور الإمام وعيته، ولو وطن ساكن الثغر نفسه على الإعلام والمحافظة فهو مرابط، وأقله ثلاثة أيام فلَا يستحق ثوابه ولا يدخل في النذر، والوقف والوصية للمرابطين بإقامته دون ثلاثة، ولو ندره وأطلق وجوب ثلاثة بليتين بينهما، كالاعتكاف.

(وأكثره أربعون يوماً) فإن زاد الحق بالجهاد في الشّواب، لا أنه يخرج عن وصف الرباط، (ولو أuan بقرسه، أو غلامه) ليتتفق بهما من يرابط (أثيب)، ليعانته على البر، وهو في معنى الإباحة لهما على هذا الوجه، (ولو ندرها) أي ندر المربطة التي هي الرباط المذكور في



العبارة، (أو نَذْرَ صَرْفَ مَالِ إِلَى أَهْلِهَا وَجَبَ الْوَقَاءُ) بالنَّذْرِ (وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ غَائِبًا)، لأنَّها لَا تَتَضَمَّنُ جَهَادًا فَلَا يُشْتَرِطُ فِيهَا حُضُورُهُ وَقِيلَ: يَجُوزُ صَرْفُ الْمَنْذُورِ لِلْمُرَابِطِينَ فِي الْبَرِّ حَالَ الغَيْبَةِ، إِنْ لَمْ يَخْفَ الشُّنْعَةُ بِتَرْكِهِ، لِعِلْمِ الْمُخَالِفِ بِالنَّذْرِ، وَنَحْوِهِ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

## الفصل الاول: قتال الحربي

### اشاره

وَهُنَا فُصُولُ - الْأَوَّلُ فِيمَنْ يَجِبُ قِتَالُهُ وَكِيفِيَّةُ الْقِتَالِ وَأَحْكَامُ الدَّمَمَةِ (يَجِبُ قِتَالُ الْحَرَبِيِّ) وَهُوَ غَيْرُ الْكَتَابِيِّ مِنْ أَصْنَافِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ لَا يَنْتَسِبُونَ إِلَى الإِسْلَامِ فَالْكَتَابِيُّ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْحَرَبِيِّ، وَأَنْ كَانَ بِحُكْمِهِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَكَذَا فَرْقُ الْمُسْلِمِينَ وَأَنْ حُكْمَ بِكُفْرِهِمْ كَالْخَوَارِجِ، إِلَّا أَنْ يُبَغُوا عَلَى الْإِمَامِ فَيَقَاتِلُونَ مِنْ حِيثُ الْبَغْيِ وَسَيَّاتِي حُكْمُهُمْ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ فَيَدَأْفَعُونَ كَغَيْرِهِمْ، وَإِنَّمَا يَجِبُ قِتَالُ الْحَرَبِيِّ (بَعْدَ الدُّعَاءِ إِلَى الإِسْلَامِ) بِإِظْهَارِ الشَّهَادَتَيْنِ، وَالْتِزَامِ جَمِيعِ أَحْكَامِ الإِسْلَامِ، وَالْدَّاعِيُّ هُوَ الْإِمَامُ، أَوْ نَائِبُهُ وَيُسْقُطُ اعْتِبارُهُ فِي حَقِّ مَنْ عَرَفَهُ بِسَبِقِ دُعَائِهِ فِي قِتَالٍ آخَرَ، أَوْ بِغَيْرِهِ، وَمِنْ ثُمَّ {غَرَّا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، مِنْ غَيْرِ إِعْلَامِ وَاسْتَأْصِلَهُمْ} نَعَمْ يَسْتَحِبُ الدُّعَاءُ حِينَئِذٍ كَمَا فَعَلَ عَلَى عَلِيهِ السَّلَامُ بِعَمْرِهِ، وَغَيْرِهِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِالْحَالِ، (وَامْتِنَاعِهِ) مِنْ قَبُولِهِ.

فَلَوْ أَظْهَرَ قَبُولَهُ وَلَوْ بِاللِّسَانِ كَفَّ عَنْهُ.

وَيَجِبُ قِتَالُ هَذَا الْقِسْمِ (حَتَّى يُسلِمَ أَوْ يُقتلَ)، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ غَيْرُهُ (وَالْكَتَابِيُّ) وَهُوَ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصَرَانِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ (كَذَلِكَ) يَقَاتِلُ حَتَّى يُسلِمَ أَوْ يُقتلَ، (إِلَّا أَنْ يُلْتَزِمَ بِشَرَائِطِ الدَّمَمَةِ) فَيَقْبَلُ مِنْهُ (وَهِيَ بَذْلُ الْجِزْيَةِ، وَالْتِزَامُ أَحْكَامِنَا، وَتَرْكُ التَّعَرُّضِ لِلْمُسْلِمَاتِ بِالنِّكَاحِ) وَفِي حُكْمِهِنَّ الصَّبِيَّانُ، (وَلِلْمُسْلِمِينَ مُطْلَقاً) ذُكُورًا وَإِنَاثًا (بِالْفِتْنَةِ عَنْ دِينِهِمْ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ)



عَلَيْهِمْ، وَ سَرِقَةِ أُمُوَالِهِمْ، (وَإِيَوَاءِ عَيْنِ الْمُشْرِكِينَ)، وَ جَاسُوسِهِمْ، (وَالدَّلَالَةِ عَلَى عَوَرَاتِ الْمُسْلِمِينَ) وَ هُوَ مَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِمْ كَطْرِيقٌ أَخْذِهِمْ وَ غِيلَتِهِمْ وَ لَوْ بِالْمُكَاتَبَةِ (وَإِظْهَارِ الْمُنْكَرَاتِ فِي) شَرِيعَةِ (الْإِسْلَامِ) كَأَكْلِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ، وَ شُرْبِ الْخَمْرِ، وَ أَكْلِ الرِّبَا وَ نِكَاحِ الْمَحَارِمِ (فِي دَارِ الْإِسْلَامِ).

وَ الْأَوْلَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا فِي عَقْدِ الدِّمَاءِ، وَ يَخْرُجُونَ بِمُخَالَفَتِهِمَا عَنْهَا مُطْلَقاً.

وَ أَمَّا بَاقِي الشُّرُوطِ فَظَاهِرُ الْعِبَارَةِ أَنَّهَا كَذِلِكَ وَ بِهِ صَرَحَ فِي الدُّرُوسِ وَ قِيلَ: لَا يَخْرُجُونَ بِمُخَالَفَتِهَا إِلَّا مَعَ اشْتِرَاطِهَا عَلَيْهِمْ.

وَ هُوَ الْأَظَهَرُ.

### (وَتَقْدِيرُ الْجِزِيَّةِ إِلَى الْإِمَامِ)

(وَتَقْدِيرُ الْجِزِيَّةِ إِلَى الْإِمَامِ) ، وَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ وَضْعِهَا عَلَى رُؤُسِهِمْ، وَ أَرَاضِيهِمْ، وَ عَلَيْهِمَا عَلَى الْأَقْوَى، وَ لَا تُتَقَدِّرُ بِمَا قَدَرَهُ عَلَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَ السَّلَامُ، فَإِنَّهُ مَنْزَلٌ عَلَى اقْتِضَاءِ الْمَصْلَحةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

(وَلِيَكُنْ) التَّقْدِيرُ (يَوْمَ الْجِبَايَةِ) لَا قَبْلَهُ، لَأَنَّهُ أَنْسَبُ بِالصَّغَارِ، (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ صَاغِرًا) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الصَّغَارَ أَمْرٌ آخَرٌ غَيْرُ إِيمَامٍ قَدْرِهَا عَلَيْهِ فَقِيلَ: هُوَ عَدْمُ تَقْدِيرِهَا حَالَ الْقَبْضِ أَيْضًا، بَلْ يُؤْخَذُ مِنْهُ إِلَى أَنْ يَنْتَهِي إِلَى مَا يَرَاهُ صَاحِحًا. وَ قِيلَ: التِّزَامُ أَحْكَامِنَا عَلَيْهِمْ مَعَ ذَلِكَ أَوْ بِدُونِهِ.

وَ قِيلَ: أَخْذُهَا مِنْهُ قَائِمًا وَ الْمُسْلِمُ جَالِسٌ، وَ زَادَ فِي التَّذْكِرَةِ أَنْ يُخْرِجَ الدِّمَيْ يَدَهُ مِنْ جَيْبِهِ وَ يَحْنِي ظَهِيرَهُ، وَ يَطَأْطِئَ رَأْسَهُ، وَ يَصْبِبَ مَا مَعَهُ فِي كَفَةِ الْمِيزَانِ، وَ يَأْخُذَ الْمُسْتَوْفِي بِلِحْيِهِ وَ يَضْرِبُهُ فِي لِهْزِمَتِيهِ وَ هُمَا مُجْتَمِعُ اللَّحْمِ بَيْنَ الْمَاضِغِ وَ الْأَذْنِ.



(وَيَبْدأ بِقِتَالِ الْأَقْرَبِ) إِلَى الْأَمَامِ، أَوْ مَنْ نَصَبَهُ، (إِلَّا مَعَ الْخَطَرِ فِي الْبَعِيدِ) فَيَبْدأ بِهِ كَمَا { فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْحَارِثِ بْنِ أَبِي ضِرَارٍ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّهُ يَجْمَعُ لَهُ وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَدُوًّا أَقْرَبُ }، وَكَذَا فَعَلَ بِخَالِدِ بْنِ سُفْيَانَ الْهَذَلِيَّ.

وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ الْقَرِيبُ مُهَادِنًا. (وَلَا يَجُوزُ الْفَرَارُ) مِنْ الْحَرْبِ (إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ ضِعْفًا) لِلْمُسْلِمِ الْمَأْمُورُ بِالثَّبَاتِ أَى قَدْرِهِ مَرَّتَيْنِ، (أَوْ أَقْلَى إِلَّا لِمُتَحَرِّفِ لِقَتَالِ) أَى مُنْتَقِلٍ إِلَى حَالَةٍ أُمْكِنَ مِنْ حَالَتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا كَاسْتِدْبَارِ الشَّمْسِ وَتَسْوِيَةِ اللَّامَةِ، وَ طَلَبِ السَّعَةِ، وَ مَوْرِدِ الْمَاءِ، (أَوْ مُتَحَيِّزِ) أَى مُنْضَمٌ (إِلَى فِئَةِ) يَسْتَنْجِدُ بِهَا فِي الْمَعْوَنَةِ عَلَى الْقَتَالِ، قَلِيلَةً كَانَتْ أَمْ كَثِيرَةً مَعَ صَلَاحِيَّتِهَا لَهُ، وَ كَوْنِهَا غَيْرَ بَعِيْدَةٍ عَلَى وَجْهٍ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُقَاتِلًا عَادَةً.

هَذَا كُلُّهُ لِلْمُخْتَارِ أَمَّا الْمُضْطَرُ كَمَنْ عَرَضَ لَهُ مَرْضٌ، أَوْ فَقَدَ سَلَاحَهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْاِنْصَارَافُ. (وَيَجُوزُ الْمُحَارَبَةُ بِطَرِيقِ الْفَتْحِ كَهْدَمِ الْحُصُونِ وَالْمَنْجَنِيقِ وَ قَطْعِ الشَّجَرِ) حَيْثُ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ (وَإِنْ كَرِهَ) قَطْعُ الشَّجَرِ وَ قَدْ { قَطْعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَشْجَارَ الطَّائِفِ، وَ حَرَقَ عَلَى بَنِي النَّضِيرِ، وَ خَرَبَ دِيَارَهُمْ }. (وَكَذَا يَكْرَهُ إِرْسَالُ الْمَاءِ عَلَيْهِمْ، وَ مَنْعِهِ عَنْهُمْ، (وَ) إِرْسَالُ (النَّارِ، وَ القَاءُ السُّمْ) عَلَى الْأَقْوَى إِلَّا أَنْ يَؤْدِي إِلَى قَتْلِ نَفْسٍ مُحْتَرَمَةٍ فِي حُرْمَةِ، إِنْ أَمْكِنَ بِدُونِهِ، أَوْ يَتَوَقَّفَ عَلَيْهِ الْفَتْحُ فَيَجِبُ وَ رَجَحُ الْمُصَنَّفُ فِي الدُّرُوسِ تَحْرِيمُ إِلَاقَاهِ مُطْلَقاً، لِنَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ، وَ الرَّوَايَةُ ضَعِيفَةُ السَّنَدُ بِالسُّكُونِي. (وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ الصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ وَالنِّسَاءِ، وَ أَنْ عَاوَنُوا إِلَّا مَعَ الْضَّرُورَةِ) بِأَنْ تَرَسُوا بِهِمْ، وَ تَوَقَّفَ الْفَتْحُ عَلَى قَتْلِهِمْ. (وَ) كَذَا (لَا يَجُوزُ قَتْلُ (الشَّيْخِ الْفَانِي)) إِلَّا أَنْ يَعَاوَنَ بِرَأْيِهِ، أَوْ قِتَالٍ، (وَلَا الْخُنْشَى الْمُشْكُلِ) لِأَنَّهُ بِحُكْمِ الْمَرَأَةِ فِي ذَلِكِ. (وَيُقْتَلُ الرَّاهِبُ وَالْكَبِيرُ) وَهُوَ دُونَ الشَّيْخِ الْفَانِي، أَوْ هُوَ، وَ اسْتَدْرَكَ الْجَوَازَ بِالْقِيَدِ وَهُوَ قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ ذَارَأَيِّ، أَوْ قِتَالِ) وَ كَانَ يَغْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ (وَ) كَذَا (يَجُوزُ قَتْلُ التُّرْسِ مِمَّنْ لَا يَقْتَلُ) كَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ (وَلَا تَرَسُوا بِالْمُسْلِمِينَ كَفَّا عَنْهُمْ) (مَا أُمْكِنَ، وَ مَعَ التَّعَذُّرِ) بِأَنْ لَا يَمْكُنَ التَّوَصُّلُ إِلَى الْمُشْرِكِينَ إِلَّا بِقَتْلِ الْمُسْلِمِينَ (فَلَا قَوْدَ، وَ لَا دِيَةَ)، لِلِّإِذْنِ فِي قَتْلِهِمْ حِينَئِذٍ شَرْعًا: (نَعَمْ تَحِبُّ الْكُفَّارَةَ) وَ



هل هي كفارة الخطأ، أو العمد وجهان: مأخذهما كونه في الأصل غير قاصد للمسلم، وإنما مطلوبه قتل الكافر، والنظر إلى صورة الواقع، فإنه متعمد لقتله.

و هو أوجه و ينبعى أن تكون من بيت المال، لأنه للمصالح و هذه من أهمها، ولأن فى إيجابها على المسلم إضراراً يجب التخاذل عن الحرب لكثير (ويكره التبادل) و هو النزول عليهم ليلاً، (والقتال قبل الزوال)، بل بعده، لأن أبواب السماء تفتح عنده، و ينزل النصر، و تقبل الرحمة و ينبعى أن يكون بعد صلاة الظهرين، (ولو أضطر) إلى الأمررين (زالت: و أن يعرقب) المسلم (الدابة)، و لو وقفت به، أو أشرف على القتل، و لو رأى ذلك صلحاً زالت كما فعل جعفر بمؤته.

و ذبحها أجود و أما دابة الكافر فلَا كراهة في قتلها، كما في كل فعل يؤدى إلى ضعفه، و الظفر به (والمبازلة) بين الصفين (من دون إذن الإمام) على أصح القولين و قيل: تحرم، (وتحرم إن منع الإمام منها)، (وتجب) عيناً (إن ألزم) بها شخصاً معيناً، و كفاية إن أمر بها جماعة ليقوم بها واحد منهم، و تستحب إذا ندب إليها من غير أمير حازم

(وتجب مواراة المسلم المقتول) في المعركة

، دون الكافر (فإن اشتبه بالكافر فليوار كميش الذكر) أي صغيره، لما روى من { فعل النبي صلى الله عليه و آله و سلم في قتل بدرا، وقال: لا يكون ذلك إلا في كرام الناس }، و قيل: يجب دفن الجميع احتياطاً و هو حسن، و للقرعة وجه أمما الصلاة عليه فقيل: تابعة للدفن و قيل: يصلى على الجميع و يفرد المسلم بالنبي، و هو حسن



## الفَصْلُ الثَّانِي – فِي تَرْكِ الْقِتَالِ

(الفَصْلُ الثَّانِي – فِي تَرْكِ الْقِتَالِ ، وَ يُترَكُ ) الْقِتَالُ وُجُوبًا (لِأَمْوَارِ أَحَدُهَا الْأَمَانُ) وَ هُوَ الْكَلَامُ وَ مَا فِي حُكْمِهِ الدَّالُّ عَلَى سَلَامَةِ الْكَافِرِ نَفْسًا، وَ مَالًا إِجَابَةً لِسُؤَالِهِ ذَلِكُ، وَ مَحْلُهُ مَنْ يَجِبُ جِهَادُهُ، وَ فَاعْلَمُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ، وَ عَقْدُهُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ لَفْظٍ، وَ كِتَابَهُ، وَ إِشَارَةً مُفْهَمَةً، وَ لَا يُشْرَطُ كُونُهُ مِنْ الْإِمَامِ بَلْ يَجُوزُ: (وَلَوْ مِنْ آحَادِ الْمُسْلِمِينَ لِآحَادِ الْكُفَّارِ). وَ الْمُرَادُ بِالْآحَادِ الْعَدَدُ الْيَسِيرُ.

وَ هُوَ هُنَا الْعَشَرَةُ فَمَا دُونَ، (أَوْ مِنْ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ) عَامًا أَوْ فِي الْجِهَةِ الَّتِي أَذْمَّ فِيهَا (لِلْبَلْدِ) وَ مَا هُوَ أَعْمَّ مِنْهُ، وَ لِلْآحَادِ بِطَرِيقِ أَوْلَى.

(وَشَرْطُهُ) أَى شَرْطُ جَوَازِهِ (أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْأَسْرِ) إِذَا وَقَعَ مِنْ الْآحَادِ، أَمَّا مِنْ الْإِمَامِ فَيُجُوزُ بَعْدُهُ، كَمَا يَجُوزُ لَهُ الْمَنْ عَلَيْهِ، (وَعَدَمُ الْمَفْسَدَةِ) وَ قِيلَ: وُجُودُ الْمَصْلَحةِ كَاسْتِمَالَةُ الْكَافِرِ لِيُرْغَبَ فِي الْإِسْلَامِ، وَ تَرْفِيهِ الْجُنُدِ، وَ تَرْتِيبِ أُمُورِهِمْ، وَ قِلْتِهِمْ، وَ لِيُنْتَقِلَ الْأَمْرُ مِنْهُ إِلَى دُخُولِنَا دَارَهُمْ فَنَطَّلَعُ عَلَى عَوْرَاتِهِمْ، وَ لَا يَجُوزُ مَعَ الْمَفْسَدَةِ (كَمَا لَوْ أَمْنَ الْجَاسُوسَ فَإِنَّهُ لَا يُنْفَدُ)، وَ كَذَا مَنْ فِيهِ مَضَرَّةٌ وَ حَيْثُ يُخْتَلُ شَرْطُ الصَّحَّةِ يَرِدُ الْكَافِرُ إِلَى مَأْمَنِهِ، كَمَا لَوْ دَخَلَ بِشُبُّهَةِ الْأَمَانِ مِثْلُ أَنْ يُسْمَعَ لَفْظًا فَيُعْتَقِدُهُ أَمَانًا، أَوْ يَصْحَبَ رِفْقَةً فَيُظْنَنُهَا كَافِيَةً، أَوْ يَقَالُ لَهُ: لَا نُذِمُكَ فَيَتَوَهَّمُ الْإِثْبَاتَ، وَ مِثْلُه الدَّاخِلُ بِسِفَارَةٍ، أَوْ لِيُسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ.

(وَثَانِيَهُمَا - النَّزُولُ عَلَى حُكْمِ الْإِمَامِ، أَوْ مَنْ يُخْتَارُهُ) الْإِمَامُ وَ لَمْ يُذْكُرْ شَرِائِطُ الْمُخْتَارِ اتَّكَالًا عَلَى عِصْمَتِهِ الْمُقْتَضِيَّةِ لِلْخُتْيَارِ جَامِعُ الشَّرَائِطِ وَ إِنَّمَا يُفْتَقِرُ إِلَيْهَا مَنْ لَا يُشْرَطُ فِي الْإِمَامِ ذَلِكُ (فَيَنْفُذُ حُكْمُهُ) كَمَا { أَقَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بْنَى قُرَيْظَةَ حِينَ طَلَبُوا النَّزُولَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ فَحَكَمَ فِيهِمْ بِقَتْلِ الرِّجَالِ، وَ سَبِيِّ الذَّرَارِيِّ، وَ غَنِيمَةِ الْمَالِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَقَدْ حَكَمْتِ بِمَا حَكَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ فَوْقِ



سَبْعَةِ أَرْقَعَةِ } وَ إِنَّمَا يُنْفَدِّ حُكْمُهُ (مَا لَمْ يَخَالِفُ الشَّرْعَ) بِأَنْ يَحْكُمَ بِمَا لَا حَظَّ فِيهِ لِلْمُسْلِمِينَ،  
أَوْ مَا يَنَافِي حُكْمَ الْذِمَّةِ لِأَهْلِهَا.

(الثَّالِثُ، وَ الرَّابِعُ - الإِسْلَامُ وَ بَذْلُ الْجِزِيَّةِ) فَمَتَى أَسْلَمَ الْكَافِرُ حَرْمَ قَاتَالُهُ مُطْلَقاً حَتَّى لَوْ كَانَ  
بَعْدَ الْأَسْرِ الْمُوجِبِ لِلتَّخْبِيرِ بَيْنَ قَتْلِهِ وَ غَيْرِهِ، أَوْ بَعْدَ تَحْكِيمِ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ فَحَكَمَ بَعْدَهُ بِالْقَتْلِ،  
وَ لَوْ كَانَ بَعْدَ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِقَتْلِهِ وَ أَخْذِ مَالِهِ وَ سَبِّي ذَرَارِيَّهِ سَقَطَ الْقَتْلُ وَ بَقَى الْبَاقِي، وَ  
كَذَا إِذَا بَذَلَ الْكَتَابِيِّ وَ مَنِ فِي حُكْمِهِ الْجِزِيَّةِ وَ مَا يُعْتَبَرُ مَعَهَا مِنْ شَرَائِطِ الْذِمَّةِ.

وَ يُمْكِنُ دُخُولُهُ فِي الْجِزِيَّةِ، لِأَنَّ عَقْدَهَا لَا يَتَمَّ إِلَّا بِهِ فَلَا يَتَحَقَّقُ بِدُونِهِ.

(الخَامِسُ - الْمُهَادَنَةُ) وَ هِيَ الْمُعَاقدَةُ مِنْ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ مَنْ نَصَّبَهُ لِذَلِكَ مَعَ مَنْ  
يُجُوزُ قَاتَالُهُ (عَلَى تَرْكِ الْحَرْبِ مُدَّةً مُعَيْنَةً) بِعَوْضٍ وَ غَيْرِهِ بِحَسْبِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ قَلَّهُ، (وَأَكْثُرُهَا  
عَشْرُ سِنِينَ) فَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَنْهَا مُطْلَقاً، كَمَا يُجُوزُ أَقْلُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ إِجْمَاعاً، وَ الْمُخْتَارُ  
جَوَازُ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى حَسْبِ الْمَصْلَحةِ، (وَهِيَ جَائزَةُ مَعَ الْمَصْلَحةِ لِلْمُسْلِمِينَ) لِقِلَّتِهِمْ، أَوْ  
رَجَاءِ إِسْلَامِهِمْ مَعَ الصَّبَرِ، أَوْ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِسْتِظْهَارُ.

ثُمَّ مَعَ الْجَوَازِ قَدْ تَجْبُ مَعَ حَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهَا وَ قَدْ تُبَاحُ لِمُجَرَّدِ الْمَصْلَحةِ الَّتِي لَا تَبْلُغُ  
حَدَّ الْحَاجَةِ، وَ لَوْ انْتَفَتْ اُنْتَفَتِ الصَّحَّةُ.

### الفَصْلُ الثَّالِثُ – فِي الْغَنِيمَةِ

(الفَصْلُ الثَّالِثُ – فِي الْغَنِيمَةِ) وَ أَصْلُهَا الْمَالُ الْمُكْتَسَبُ وَ الْمُرَادُ هُنَا مَا أَخَذَتْهُ الْفَئَةُ الْمُجَاهِدَةُ  
عَلَى سَبِيلِ الْغَلَبَةِ لَا بِاخْتِلَاصٍ وَ سَرِقَةً، فَإِنَّهُ لَا يَخِذُهُ وَ لَا يَأْنِجَلَهُ أَهْلُهُ عَنْهُ بِغَيْرِ قِتَالٍ، فَإِنَّهُ  
لِلْإِمَامِ، (وَتُمْلِكُ النِّسَاءُ وَ الْأَطْفَالُ بِالسَّبِيِّ) وَ أَنْ كَانَتْ الْحَرْبُ قَائِمَةً (وَالذُّكُورُ الْبَالِغُونَ يَقْتَلُونَ



حَتَّمًا، إِنْ أَخْذُوا وَالْحَرْبُ قَائِمَةٌ إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا) فَيُسْقُطُ قَتْلُهُمْ، وَ يَتَخِيرُ الْإِمَامُ حِينَئِذٍ بَيْنَ اسْتِرْقَاقِهِمْ وَ الْمَنْ عَلَيْهِمْ، وَ الْفِدَاءِ.

وَ قِيلَ: يَتَعَيَّنُ الْمَنْ عَلَيْهِمْ هُنَا، لِعَدَمِ جَوَازِ اسْتِرْقَاقِهِمْ حَالَ الْكُفُرِ فَمَعَ الْإِسْلَامِ أَوْلَى.

وَ فِيهِ أَنَّ عَدَمَ اسْتِرْقَاقِهِمْ حَالَ الْكُفُرِ إِهَانَةً وَ مَصِيرًا إِلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ، لَا إِكْرَامٌ فَلَا يُلْزَمُ مُثْلُهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، وَ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَنَافِي الْاسْتِرْقَاقَ، وَ حَيْثُ يُجُوزُ قَتْلُهُمْ يَتَخِيرُ الْإِمَامُ تَخْيِرًا شَهْوَةً بَيْنَ ضَرْبِ رِقَابِهِمْ، وَ قَطْعِ أَرْجُلِهِمْ، وَ تَرْكِهِمْ حَتَّى يَمُوتُوا إِنْ اتَّفَقَ وَ إِنْ أَجْهَرَ عَلَيْهِمْ.

(وَإِنْ أَخْذُوا بَعْدَ أَنْ وَضَعَتِ الْحَرْبُ أَوْ زَارَهَا) أَى أَثْقَالَهَا مِنْ السَّلاحِ وَ غَيْرِهِ وَ هُوَ كَنَاءٌ عَنْ تَقْضِيهَا (لَمْ يُقْتَلُوا وَ يَتَخِيرُ الْإِمَامُ) فِيهِمْ تَخْيِرٌ نَّظَرًا وَ مَصْلَحةً (بَيْنَ الْمَنْ) عَلَيْهِمْ (وَ الْفِدَاءِ) لِأَنْفُسِهِمْ بِمَا حَسِبَ مَا يَرَاهُ مِنْ الْمَصْلَحةِ، (وَ الْاسْتِرْقَاقِ) حَرَبًا كَانُوا أَمْ كَتَابِيَّينَ.

وَ حَيْثُ تُعْتَبَرُ الْمَصْلَحةُ لَا يَتَحَقَّقُ التَّخْيِيرُ إِلَّا مَعَ اشْتِراكِ الْثَّلَاثَةِ فِيهَا عَلَى السَّوَاءِ، وَ إِنْ تَعَيَّنَ الرَّاجِحُ وَاحِدًا كَانَ أَمْ أَكْثَرَ.

وَ حَيْثُ يُخْتَارُ الْفِدَاءُ، أَوِ الْاسْتِرْقَاقُ (فَيُدْخِلُ ذَلِكَ فِي الْعَنِيمَةِ) كَمَا دَخَلَ مَنْ اسْتُرِقَّ أَبْتِداءً فِيهَا مِنْ النِّسَاءِ وَ الْأَطْفَالِ (وَ لَوْ عَجَزَ الْأَسِيرُ) الَّذِي يُجُوزُ لِلْإِمَامِ قَتْلُهُ (عَنْ الْمَشْيِ لَمْ يَجُزْ قَتْلُهُ) لَأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا حُكْمُ الْإِمَامِ فِيهِ بِالنِّسَبَةِ إِلَى نَوْعِ الْقَتْلِ، وَ لِأَنَّ قَتْلَهُ إِلَى الْإِمَامِ وَ أَنَّ كَانَ مُبَاحَ الدَّمِ فِي الْجُمْلَةِ كَالِّذِي الْمُحْسَنِ وَ حِينَئِذٍ فَإِنْ أَمْكَنَ حَمْلُهُ، وَ إِلَّا تُرِكَ لِلْخَبِيرِ وَ لَوْ بَدَرَ مُسْلِمٌ فَقَتَلَهُ فَلَا قِصَاصٌ، وَ لَا دِيَةً، وَ لَا كَفَّارَةً وَ أَنْ أُثْمَ، وَ كَذَا لَوْ قَتَلَهُ مِنْ غَيْرِ عَجْزٍ. (وَ يُعْتَبَرُ الْبُلُوغُ بِالْإِنْبَاتِ) لِتَعَدُّرِ الْعِلْمِ بِغَيْرِهِ مِنْ الْعَلَامَاتِ غَالِبًا وَ إِلَّا فَلَوْ اتَّفَقَ الْعِلْمُ بِهِ بِهَا كَفَى، وَ كَذَا يُقْبَلُ إِفْرَارُهُ بِالْاحْتِلَامِ كَغَيْرِهِ وَ لَوْ ادَّعَى الْأَسِيرُ اسْتِعْجَالَ إِنْبَاتِهِ بِالدَّوَاءِ فَالْأَقْرَبُ الْقَبُولُ، لِلشُّبُّهَةِ الدَّارِئَةِ لِلْقَتْلِ. (وَمَا لَا يُنْقَلُ وَ لَا يَحُولُ) مَنْ أَمْوَالُ الْمُسْرِكِينَ كَالْأَرْضِ وَ الْمَسَاكِنِ وَ الشَّجَرِ (لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ) سَوَاءً فِي ذَلِكَ الْمُجَاهِدِينَ وَ غَيْرُهُمْ، (وَ الْمَنْقُولُ)



منها (بعد الجائع) التي يجعلها الإمام للمصالحة كالدليل على طريق، أو عورة و ما يلحق الغنيمة من مؤنة حفظ و نقل و غيرهما، (والرّضخ) و المراد به هنا العطاء الذي لا يبلغ سهم من يعطاه لو كان مستحقاً للسهم كالمرأة و الخنزى و العبد و الكافر إذا عاونوا، فإن الإمام عليه السلام يعطيهم من الغنيمة بحسب ما يراه من المصلحة بحسب حالهم (والخمس) و مقتضى الترتيب الذكري أن الرّضخ مقدم عليه، و هو أحد الأقوال في المسألة.

و الأقوى أن الخمس بعد الجائع و قبل الرّضخ، و هو اختياره في الدروس، و عطفه هنا بالواو لـ ينافيـه، بناءً على أنهـ لا تدلـ على التـرتـيب (والنـقل) بالـتحـريك و أصلـه الـزيـادة و المـرادـ هـنا زـيـادةـ الإـمامـ لـبعـضـ الـغـانـمـينـ عـلـىـ نـصـيـبـهـ شـيـئـاـ مـنـ الـغـنيـمةـ لـمـصـلـحةـ، كـدـالـةـ، و إـمـارـةـ، و سـرـيـةـ، و تـهـجـمـ عـلـىـ قـرـنـ، أوـ حـصـنـ، و تـجـسـسـ حـالـ، و غـيرـهـاـ مـمـاـ فـيـهـ نـكـاـيـةـ الـكـفـارـ.

(وما يصطفيه الإمام لنفسه) من فرسٍ فاره، و جاريء، و سيف، و نحوها بحسب ما يختاره، و التقييد بعدم الإجحاف ساقط عندنا و قد تقدم تقديم الخمس و بقى عليه تقديم السلب المشروط للقتال و هو ثياب القتيل، و الحف، و الات الحرب، كدرع، و سلاح، و مركوب، و سرج، و لجام، و سوار، و منطقه، و خاتم، و نفقه معه، و جنبية تقاد معه، لا حقيبة مشدودة على الفرس بما فيها من الأمتعة، و الدرأهم، فإذا أخرج جميع ذلك (يقسم) الفاضل (بين المقاتلة و من حضر القتال ليقاتل و أن لم يقاتل (حتى الطفل) الذكر من أولاد المقاتلين، دون غيرهم ممن حضر لصنعة، أو حرفة كالبيطار، و البقال، و السائس، و الحافظ إذا لم يقاتلوا (المولود بعد الحيازة و قبل القسمة) (وكذا المدد الوacial إليهم) ليقاتل معهم فلم يدرك القتال (حينئذ) أى حين إذ يكون وصوله بعد الحيازة و قبل القسمة (للفارس سهمان) في المشهور و قيل: ثلاثة (وللراجل) و هو من ليس له فرس سواء كان راجلاً أم راكباً غير الفرس (سهم، و لدى الأفراس) و أن كثرت (ثلاثة) أسهم، (ولو قاتلوا في السفن) و لم يحتاجوا إلى أفراسهم لصدق الأسهـمـ، و حـصـولـ الـكـلـفـةـ عـلـىـهـمـ بـهـاـ (ولـاـ يـسـهـمـ لـمـخـذـلـ) و هو الـذـيـ يـجـبـنـ عـنـ الـقـتـالـ، و يـخـوـفـ عـنـ لـقـاءـ الـأـبـطـالـ، و لـوـ بـالـشـبـهـاتـ الـوـاـضـحـةـ، و الـقـرـائـنـ



اللائحة، فإنَّ مثلَ ذلك يُنْبَغِي إِلْقاوَهُ إِلَى الْإِمَامِ، أَوْ الْأَمِيرِ إِنْ كَانَ فِيهِ صَلَاحٌ، لَا إِظْهَارُهُ عَلَى النَّاسِ، (وَلَا الْمُرْجِفِ) وَهُوَ الَّذِي يَذْكُرُ قُوَّةَ الْمُشْرِكِينَ وَكُثُرَتِهِمْ بِحَيْثُ يَؤْدِي إِلَى الْخَذْلَانِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَخْصٌ مِنْ الْمُخَذَّلِ، وَإِذَا لَمْ يَسْهِمْ لَهُ فَأَوْلَى أَنْ لَا يَسْهِمَ لِفَرَسِهِ، (وَلَا لِلْقَحْمِ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الْحَاءِ وَهُوَ الْكَبِيرُ الْهَرِمُ (وَالضَّرَعِ) بِفَتْحِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ وَهُوَ الصَّغِيرُ الَّذِي لَا يَصْلُحُ لِلرُّكُوبِ، أَوْ الْضَّعِيفِ.

(وَالْحَطِمِ) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِ الطَّاءِ وَهُوَ الَّذِي يُنْكُثُ مِنْ الْهُزَالِ (وَالرَّازِحِ) بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ ثُمَّ الزَّائِي بَعْدَ الْأَلْفِ ثُمَّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ قَالَ الْجَوَهِرِيُّ هُوَ الْهَالِكُ هُزَالٌ، وَفِي مُجْمَلِ ابْنِ فَارِسٍ رَزَحَ أَعْيَا وَالْمُرَادُ هُنَا الَّذِي لَا يَقُوَّى بِصَاحِبِهِ عَلَى الْقِتَالِ، لِهُزَالٍ عَلَى الْأُولِ، وَإِعْيَاءً عَلَى الثَّانِي الْكَائِنِ فِي الْأَرْبَعَةِ (مِنْ الْخَيْلِ) وَقِيلَ: يَسْهِمُ لِلْجَمِيعِ، لِصِدْقِ الْاِسْمِ. وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ.

## الفصل الرابع – في أحكام البغاء

(الفصل الرابع – في أحكام البغاء) من خرج على المغضوم من الأئمة عليهم السلام ( فهو باغ واحداً كان ) كابن ملجم – لعنه الله ، ( أو أكثر ) كأهل الجمل ، و صفين ( يجب قتاله ) إذا ندب إليه الإمام ( حتى يفيء ) أي يرجع إلى طاعة الإمام ، ( أو يقتل ) ، و قتاله ( قتال الكفار ) في وجوبه على الكفاية ، و وجوب الثبات له ، و باقي الأحكام السالفة ، ( فذو الفئة ) ك أصحاب الجمل و معاوية ( يجهز على جريحتهم ، و يتبع مدبرهم ، و يقتل أسيرهم ، و غيرهم ) كالأخواج ( يفرقون ) من غير أن يتبع لهم مدبر ، أو يقتل لهم أسير ، أو يجهز على جريح .

وَلَا تُسْبِي نِسَاءُ الْفَرِيقَيْنِ، وَلَا ذَرَارِيْهُمْ فِي الْمَسْهُورِ وَلَا تُمْلِكُ أَمْوَالُهُمْ الَّتِي لَمْ يَحْوِهَا الْعَسْكُرُ إِجْمَاعًا وَأَنْ كَانَتْ مِمَّا يُنْقَلُ وَيَحْوَلُ، وَلَا مَا حَوَاهُ الْعَسْكُرُ إِذَا رَجَعُوا إِلَى طَاعَةِ الْإِمَامِ.



و إنما الخلاف في قسمة أموالهم التي حواها العسكر مع إصرارهم. (والأصح عدم قسمة أموالهم مطلقاً) عملاً بسيرة على عليه السلام في أهل البصرة، فإنه أمر برد أموالهم فأخذت حتى القدر كفأها صاحبها لما عرفها ولم يصبر على أربابها والأكثر و منهم المصنف في خمس الدروس على قسمته، كقسمة الغنيمة عملاً بسيرة على عليه السلام المذكورة، فإنه قسمها أولاً بين المقاتلين، ثم أمر بردتها، ولو لا جوازه لما فعله أولاً.

و ظاهر الحال و فحوى الأخبار أن ردتها على طريق المتن، لـ الاستحقاق كما { من النبي صلى الله عليه و آله و سلم على كثير من المشركين بل ذهب بعض الأصحاب إلى جواز استرقاقهم لمفهوم قوله: مننت على أهل البصرة كما } من النبي صلى الله عليه و آله على أهل مكانة، وقد كان له صلى الله عليه و آله و سلم أن يسبى فكذا الإمام و هو شاذ.

## الفصل الخامس في الأمر بالمعروف

(الفصل الخامس في الأمر بالمعروف) و هو الحمل على الطاعة قولًا، أو فعلًا (والنهي عن المنكر) و هو المنع من فعل المعاishi قولًا، أو فعلًا (وهما واجبان عقلاً) في أصح القولين، (ونقلًا) إجماعاً، أما الأول فلأنهما لطف و هو واجب على مقتضى قواعد العدل، و لا يلزم من ذلك وجوبهما على الله تعالى اللازم منه خلاف الواقع إن قام به، أو الإخلال بحكمه تعالى إن لم يقم لاستلزم القيام به على هذا الوجه الإل婕اء الممتنع في التكليف، و يجوز اختلاف الواجب باختلاف حاله خصوصاً مع ظهور المانع فيكون الواجب في حقه تعالى الإنذار و التخويف بالمخالفة، لئلا يبطل التكليف و قد فعل.

و أما الثاني فكثير في الكتاب و السنة كقوله تعالى: { ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر } و قوله صلى الله عليه و آله و سلم: { لتأمرن بالمعروف و لتنهون عن المنكر، أو ليسلطن الله شراركم على خياراتكم فيدعوا خياراتكم فلما



يُسْتَجَابُ لَهُمْ } ، وَ مِنْ طُرُقِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِيهِ مَا يَقْصِمُ الظُّهُورَ فَلَيْقِفْ عَلَيْهِ مَنْ أَرَادَهُ فِي الْكَافِيِّ ، وَغَيْرِهِ.

وَوْجُوبُهُمَا (عَلَى الْكَفَائِيَّةِ) فِي أَجْوَدِ الْقَوْلَيْنِ ، لِلْأَيَّهِ السَّابِقَةِ وَلِأَنَّ الْغَرَضَ شَرْعًا وَقُوَّةً الْمَعْرُوفِ ، وَ ارْتِفَاعُ الْمُنْكَرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مُبَاشِرِ مُعِينٍ فَإِذَا حَصَّلَ ارْتَفَاعٌ وَهُوَ مَعْنَى الْكَفَائِيِّ ، وَ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى كُونِهِ عَيْنِيَا بِالْعُمُومَاتِ غَيْرُ كَافٍ لِلتَّوْفِيقِ ، وَلِأَنَّ الْوَاجِبَ الْكَفَائِيَّ يَخَاطِبُ بِهِ جَمِيعَ الْمُكَلَّفِينَ كَالْعَيْنِيِّ ، وَإِنَّمَا يَسْقُطُ عَنِ الْبَعْضِ بِقِيَامِ الْبَعْضِ فَجَازَ خُطَابُ الْجَمِيعِ بِهِ ، وَلَا شُبُهَةٌ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي سُقُوطِ الْوُجُوبِ بَعْدِ حُصُولِ الْمَطْلُوبِ لِفَقْدِ شَرْطِهِ الَّذِي مِنْهُ إِصْرَارُ الْعَاصِيِّ وَإِنَّمَا تَخْتَلِفُ فَائِدَةُ الْقَوْلَيْنِ فِي وُجُوبِ قِيَامِ الْكُلِّ بِهِ قَبْلَ حُصُولِ الْغَرَضِ وَ أَنْ قَامَ بِهِ مَنْ فِيهِ الْكَفَائِيَّةُ وَعَدَمُهُ .

(وَيَسْتَحِبُ الْأَمْرُ بِالْمَنْدُوبِ وَ النَّهْيُ عَنِ الْمَكْرُوهِ) وَلَا يَدْخُلَانِ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ .

لَأَنَّهُمَا وَاجِبَانِ فِي الْجُمْلَةِ إِجْمَاعًا ، وَهَذَانِ غَيْرُ وَاجِبَيْنِ فَلِذَا أَفْرَدَهُمَا عَنْهُمَا وَأَنْ أَمْكَنَ تَكْلُفُ دُخُولِ الْمَنْدُوبِ فِي الْمَعْرُوفِ ، لِكُونِهِ الْفِعْلُ الْحَسَنُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى وَصْفٍ زَائِدٍ عَلَى حُسْنِهِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْمَنْعِ مِنْ النَّقِيضِ .

أَمَّا النَّهْيُ عَنِ الْمَكْرُوهِ فَلَا يَدْخُلُ فِي أَحَدِهِمَا ، أَمَّا الْمَعْرُوفُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الْمُنْكَرُ فَلِإِنَّهُ الْفِعْلُ الْقَبِيْحُ الَّذِي عَرَفَ فَاعِلُهُ قُبْحَهُ أَوْ دُلُّ عَلَيْهِ وَالْمَكْرُوهُ لَيْسَ بِقَبِيْحٍ .

(وَإِنَّمَا يَجِبَانِ مَعَ عِلْمِ) الْأَمْرِ وَالنَّاهِي (الْمَعْرُوفُ وَالْمُنْكَرُ شَرْعًا) لَئَلَّا يَأْمُرَ بِمُنْكَرٍ أَوْ يَنْهَا عَنْ مَعْرُوفٍ ، وَالْمُرَادُ بِالْعِلْمِ هُنَا الْمَعْنَى الْأَعْمَ لِيُشَمَّلَ الدَّلِيلُ الظَّنِّي الْمَنْصُوبُ عَلَيْهِ شَرْعًا ، (وَإِصْرَارُ الْفَاعِلِ ، أَوْ التَّارِكِ) فَلَوْ عِلِّمَ مِنْهُ الْإِقْلَاعَ وَالنَّدَمَ سَقَطَ الْوُجُوبُ ، بَلْ حَرْمٌ وَ اكْتَفَى الْمُصَنَّفُ فِي الدُّرُوسِ وَ جَمَاعَةُ فِي السُّقُوطِ بِظُهُورِ أَمَارَةِ النَّدَمِ ، (وَالآمِنُ مِنْ الضَّرِّ) عَلَى



المُبَاشِرِ، أَوْ عَلَى بَعْضِ الْمُؤْمِنِينَ نَفْسًا، أَوْ مَالًا، أَوْ عَرَضاً فَبِدُونِهِ يَحْرُمُ أَيْضًا عَلَى الْأَقْوَى، (وَتَجْوِيزُ التَّأْثِيرِ) بِأَنْ لَا يَكُونَ التَّأْثِيرُ مُمْتَنِعًا، بَلْ مُمْكِنًا بِحَسْبِ مَا يَظْهَرُ لَهُ مِنْ حَالِهِ.

وَهَذَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ مَا لَمْ يَعْلَمْ عَدَمَ التَّأْثِيرِ وَأَنَّ ظَنَّ عَدَمَهُ، لِأَنَّ التَّجْوِيزَ قَائِمٌ مَعَ الظَّنِّ وَهُوَ حَسَنٌ، إِذْ لَا يَتَرَبَّ عَلَى فِعْلِهِ ضَرَرٌ فَإِنْ نَجَعَ، وَالا فَقَدْ أَدَى فَرْضَهُ، إِذْ الْفَرْضُ انتِفَاءُ الضرَرِ وَاكْتِفَى بَعْضُ الْأَصْحَابِ فِي سُقْوَطِهِ بِظَنِّ الْعَدَمِ، وَلَيْسَ بِجَيْدٍ، وَهَذَا بِخَلَافِ الشَّرْطِ السَّابِقِ فَإِنَّهُ يَكْفِي فِي سُقْوَطِهِ ظَنُّهُ، لِأَنَّ الضرَرَ الْمُسَوْغَ لِلتَّحرِزِ مِنْهُ يَكْفِي فِيهِ ظَنُّهُ.

وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمُرْتَفعُ مَعَ فَقْدِ هَذَا الشَّرْطِ الْوُجُوبُ، دُونَ الْجَوَازِ، بِخَلَافِ السَّابِقِ.

(ثُمَّ يَتَدَرَّجُ) المُبَاشِرُ (فِي الْإِنْكَارِ) فَيُبَتَّدِئُ (بِإِظْهَارِ الْكَرَاهَةِ)، وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْمُرْتَكِبِ مُتَدَرِّجًا فِيهِ أَيْضًا، فَإِنَّ مَرَاتِبَهُ كَثِيرَةٌ، (ثُمَّ الْقَوْلُ الَّذِينِ) إِنْ لَمْ يَنْجُعُ الْإِعْرَاضُ، (ثُمَّ الْغَلِيلِيَّظُ) إِنْ لَمْ يُؤْثِرُ الَّذِينُ مُتَدَرِّجًا فِي الْغَلِيلِيَّظِ أَيْضًا، (ثُمَّ الضَّرْبُ) إِنْ لَمْ يُؤْثِرُ الْكَلَامُ الْغَلِيلِيُّ مُطْلَقاً، وَيَتَدَرَّجُ فِي الضَّرْبِ أَيْضًا عَلَى حَسْبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحةُ وَيُنَاسِبُ مَقَامَ الْفِعْلِ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْغَرَضُ تَحْصِيلَ الْغَرَضِ.

(وَفِي التَّدَرُّجِ إِلَى الْجُرْحِ وَالْقَتْلِ) حَيْثُ لَا يُؤْثِرُ الضَّرْبُ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ الْمَرَاتِبِ (قُوْلَانِ): أَحَدُهُمَا الْجَوَازُ، ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُرْتَضَى وَتَبَعَهُ الْعَلَامَةُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِهِ، لِعُمُومِ الْأَوَامِ، وَإِطْلَاقِهَا وَهُوَ يَتِمُّ فِي الْجُرْحِ دُونَ الْقَتْلِ، لِفَوَاتِ مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهَى مَعَهُ، إِذْ الْفَرَضُ ارْتِكَابُ الْمَأْمُورِ، وَتَرْكُ الْمَنْهِيِّ.

وَشَرْطُهُ تَجْوِيزُ التَّأْثِيرِ وَهُمَا مُنْتَفِيَانِ مَعَهُ، وَاسْتَقْرَابُ فِي الدُّرُوسِ تَفْوِيضَهُمَا إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ حَسَنٌ فِي الْقَتْلِ خَاصَّةً.

(وَيَجِبُ الْإِنْكَارُ بِالْقَلْبِ) وَهُوَ أَنْ يُوجَدَ فِيهِ إِرَادَةُ الْمَعْرُوفِ وَكَرَاهَةُ الْمُنْكَرِ (عَلَى كُلِّ حَالٍ) سَوَاءً اجْتَمَعَتْ الشَّرَائِطُ أَمْ لَا، وَسَوَاءً أَمْرًا أَوْ نَهَى بِغَيْرِهِ مِنْ الْمَرَاتِبِ أَمْ لَا، لِأَنَّ الْإِنْكَارَ الْقَلْبِيَّ



بِهَذَا الْمَعْنَى مِنْ مُقْتَضَى الْإِيمَانِ وَ لَا تَلْحَقُهُ مَفْسَدَةً، وَ مَعَ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي قِسْمَى الْأَمْرِ وَ النَّهْيِ وَ إِنَّمَا هُوَ حُكْمٌ يُخْتَصُّ بِمَنْ اطَّلَعَ عَلَى مَا يَخَالِفُ الشَّرْعَ بِإِيَاجَادِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ مِنْ الاعْتِقَادِ فِي ذَلِكَ وَ قَدْ تَجَوَّزَ كَثِيرٌ مِنْ الْأَصْحَابِ فِي جَعْلِهِمْ هَذَا الْقِسْمَ مِنْ مَرَاتِبِ الْأَمْرِ وَ النَّهْيِ

(وَيَجُوزُ لِلْفُقَهَاءِ حَالَ الْغَيْبَةِ إِقَامَةُ الْحُدُودِ مَعَ الْأَمْنِ مِنْ الضَّرَرِ) عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَغَيْرِهِمْ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ، (وَ) كَذَا يَجُوزُ لَهُمْ (الْحُكْمُ بَيْنَ النَّاسِ) وَ إِثْبَاتُ الْحُقُوقِ بِالْبَيِّنَةِ وَالْأَيْمَنِ وَغَيْرِهِمَا (مَعَ اتِّصَافِهِمْ بِصِفَاتِ الْمُفْتَى وَهِيَ الْإِيمَانُ وَالْعَدَالَةُ وَمَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ) الشَّرِيعَةُ الْفَرِعِيَّةُ (بِالدَّلِيلِ) التَّفْصِيلِيُّ (وَالْقُدرَةُ عَلَى رَدِّ الْفُرُوعِ) مِنْ الْأَحْكَامِ (إِلَى الْأُصُولِ)، وَالْقَوَاعِدُ الْكُلِّيَّةُ الَّتِي هِيَ أَدِلَّةُ الْأَحْكَامِ.

وَمَعْرِفَةُ الْحُكْمِ بِالدَّلِيلِ يَعْنِي عَنْ هَذَا، لِاستِلْزَامِهِ لَهُ. وَ ذِكْرُهُ تَأكِيدُ، وَ الْمُرَادُ بِالْأَحْكَامِ الْعُمُومُ بِمَعْنَى التَّهْيُؤِ لِمَعْرِفَتِهَا بِالدَّلِيلِ إِنْ لَمْ نَجُوزْ تَجْزِيَ الْاجْتِهَادِ، أَوْ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ الْفَتْوَى وَالْحُكْمِ إِنْ جَوَّزَنَا.

وَمَذْهَبُ الْمُصَنِّفِ جَوَازُهُ وَهُوَ قَوِيٌّ (وَيَجِبُ) عَلَى النَّاسِ (الترَافُعُ إِلَيْهِمْ) فِي مَا يُحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ الْأَحْكَامِ فَيَعْصِي مُؤْثِرُ الْمُخَالَفِ، وَ يَفْسُقُ، وَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا ذَلِكَ مَعَ الْأَمْنِ (وَيَأْثُمُ الرَّأْدُ عَلَيْهِمْ) لِأَنَّهُ كَالرَّأْدِ عَلَى نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَئْمَتِهِمْ عَلَيْهِمْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَعَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ عَلَى حَدِّ الْكُفْرِ بِاللَّهِ عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ، وَقَدْ فَهَمَ مِنْ تَجْوِيزِ ذَلِكَ لِلْفُقَهَاءِ الْمُسْتَدِلِّينَ عَدَمُ جَوَازِهِ لِغَيْرِهِمْ مِنْ الْمُقْلِدِينَ، وَبِهَذَا الْمَفْهُومِ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ قَاطِعِينَ بِهِ مِنْ غَيْرِ نَقْلٍ خِلَافٍ فِي ذَلِكَ سَوَاءً قَدْ حَيَا أَوْ مَيَّتَا نَعَمْ يَجُوزُ لِمُقْلِدِ الْفَقِيهِ الْحَيِّ نَقْلُ الْأَحْكَامِ إِلَى غَيْرِهِ، وَ ذَلِكَ لَا يَعْدُ، إِفْتَاءً.

أَمَّا الْحُكْمُ فَيَمْتَنِعُ مُطْلَقاً لِلْإِجْمَاعِ عَلَى اشْتِرَاطِ أَهْلِيَّةِ الْفَتْوَى فِي الْحَاكِمِ حَالَ حُضُورِ الْإِمامِ وَغَيْبَتِهِ (وَيَجُوزُ لِلرَّزَّاقِ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى زَوْجِهِ) دَوَامًا، وَمُتَعَةً، مَدْخُولًا بِهَا، وَغَيْرُهُ، حُرَّيْنِ،



أو عَبْدَيْنِ، أَوِ بِالْتَّفْرِيقِ، (وَالْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ) وَ أَنْ نَزَلَ (وَالسَّيِّدُ عَلَى عَبْدِهِ) بِلِ رَقِيقِهِ مُطْلَقاً، فَيُجْتَمِعُ عَلَى الْأَمَّةِ ذَاتِ الْأَبِ الْمُزَوَّجَةِ وَ لِائِيَةُ الْثَّلَاثَةِ، سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْجَلْدُ وَ الرَّجْمُ وَ الْقَطْعُ، كُلُّ ذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ بِمُوجِبِهِ مُشَاهِدَةً، أَوْ إِفْرَارًا مِنْ أَهْلِهِ لَا بِالْبَيِّنَةِ فَإِنَّهَا مِنْ وَظَائِفِ الْحَاكِمِ.

وَ قِيلَ يكفي كونها ممما يثبت بها ذلك عند الحاكم، وهذا الحكم في المولى مشهور بين الأصحاب لم يخالف فيه إلا الشاذ، وأما الآخرين فذكرهما الشيخ وتابعه جماعة منهم المصنف ودليله غير واضح، وأصالته الممنوع تقتضي العدم.

نَعَمْ لَوْ كَانَ الْمُتَوَلِّ فَقِيهِاً فَلَا شُبْهَةَ فِي الْجَوَازِ وَ يَظْهَرُ مِنْ الْمُخْتَلِفِ أَنَّ مَوْضِعَ النِّزَاعِ مَعَهُ لَا بِدُونِهِ. (وَلَوْ اضْطَرَرَهُ السُّلْطَانُ إِلَى إِقَامَةِ حَدٍّ، أَوْ قِصَاصٍ ظُلْمًا، أَوْ) اضْطَرَرَهُ (الْحُكْمُ مُخَالِفٌ) لِلْمَشْرُوعِ (جاز) لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ، (إِلَى الْقَتْلِ فَلَا تَقِيَّةً فِيهِ) وَ يَدْخُلُ فِي الْجَوَازِ الْجُرْحُ، لِأَنَّ الْمَرْوِى أَنَّهُ لَا تَقِيَّةً فِي قَتْلِ النُّفُوسِ فَهُوَ خَارِجٌ وَ الْحَقَّهُ الشَّيْخُ بِالْقَتْلِ مُدَعِّيَا أَنَّهُ لَا تَقِيَّةً فِي الدِّمَاءِ.